

واقع اللغة العربية في اللوحات الإرشادية والإعلانية بمملكة البحرين

د. حسين أحمد حسين محمد سلمان

الخلاصة

تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على واقع استعمال اللغة العربية في اللوحات الإرشادية، والإعلانية التجارية من خلال عرض صور من الواقع للأخطاء اللغوية فيها؛ إذ صارت مرتعاً لتشويه النطق، والعبث بالتراكيب، والقواعد النحوية، والصرفية، والإملائية، وهي بارزة للأنظار بسبب التهاون في استخدام العبارة السليمة، وغياب الرقابة من الجهات المعنية، وخصوصاً وزارة التجارة والصناعة، والمجالس البلدية التي تمنح التراخيص للمحلات التجارية، وكذلك الجهاز المركزي للمعلومات الذي يضع العناوين، ويصدر اللوحات الإرشادية في الشوارع، والطرق، والأزقة.

والسؤال الذي تطرحه الورقة، هل هناك خطة جدية، ومساعد لحماية اللغة العربية، والاهتمام بجمالياتها والعناية بلغة الإعلانات، وأسماء المحلات التجارية، وتنقيتها من الخطأ اللغوي من خلال إنشاء القوانين، وسن التشريعات؛ باعتبار اللغة هوية المجتمع، ومكوناً من مكوناته الثقافية والحضارية بنص الدستور البحريني.

المقدمة

للغة دور حيوي في أي مجتمع من المجتمعات، كونها وسيلة التواصل والتعبير بين أبنائه، ورمزاً للهوية، وأداة لحفظ الحضارة، والتراث، وإيصال العلم والمعرفة للأجيال. ولذا تتخذ اللغة في الدول النامية أبعاداً أخرى سياسية ونفسية، ووطنية، وعاطفية، إذ أنها كثيراً ما تتحول إلى رمز للاستقلال من المستعمر، وأساساً من أسس الهوية الوطنية، ويرى بعض الباحثين أن اللغة ليست منفصلة عن الواقع الاجتماعي والسياسي، وإنما هي تعبر عنه سلباً أو إيجاباً، فحين تتمسك الأمة بثوابتها وتدافع عن هويتها وتمتز بها، فإن ذلك لا بد أن ينعكس على مواقفها وسلوكها ولغتها بالضرورة^(١).

فإذا كانت اللغة وجدانياً تمثل روح الأمة، وثقافياً تمثل الوسيلة الناقلة للأفكار، والتقاليد، والخبرات عبر الأجيال المتعاقبة، وسياسياً هي معالم الحدود الحقيقية للرقعة الجغرافية الوطنية والقومية، ومن الناحية السيادية هي أهم أسس الهوية ومكونات الشخصية والوحدة الوطنية، لأية مجموعة بشرية، تعيش في انسجام على وجه الكرة الأرضية... إذا كانت اللغة كذلك؛ فلأنها تعتبر من دون منازع أفضل وسيلة للتخاطب بين الأفراد، والتعبير عن أفكارهم. وهي وإن لم تعتبر الأداة الوحيدة للاتصال بين الأشخاص، إلا أنها أداة لا غنى عنها لبني البشر؛ لبناء الحضارات وتشكيل الأمم وتوحيد الأوطان. كما أن للغة أهمية كبرى لكونها أداة فعالة لشحن الذاكرة ونقل المعرفة



والتعبير عن المفاهيم المعقدة، وفي ذلك يقول الباحث نور الدين حاطوم: (لقد أصبحت اللغة ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر من أهم المقومات المحددة للجنسية لأيّ شعب أو أمة) (٢). ويؤكد ذلك أيضاً الفيلسوف الألماني (فيخته) بقوله: (أنما توجد لغة مستقلة توجد أمة مستقلة لها الحقّ في تسيير شؤونها وإدارة حكمها) (٣). وهذا ما تأكّد في القرن الماضي حين لجأت الدول المنتصرة عقب الحرب العالمية الأولى في اجتماعها "بفرساي" إلى تعيين الحدود بين الدول على أساس المناطق اللغوية، وحتى عندما تتشابك الثقافات في المناطق الواقعة بين أمتين كبيرتين، تكون اللغة عادةً هي المعيار الذي يحدد شخصية الإقليم المتنازع عليه (٤).

ولما كانت اللغة بهذه الدرجة من الأهمية، فإننا نجد لها محددة في مقدّمة المواد الدستورية للدول المستقلة، وعلى غرار دساتير الدول العربية الخليجية، ورد بالدستور البحريني في المادة الثانية من الباب الأوّل ما يلي: "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية" (٥).



ظاهرة اللحن في اللغة العربية

قبل الحديث عن الأخطاء اللغوية والنحوية، والصرفية والإملائية الشائعة في شوارع البحرين ومحلاتها التجارية، سأشير في هذا الصدد إلى سبب ظهور اللحن على ألسنة الناس - من دون توسّع -، كما ورد على لسان علماء العربية وأدبائها، وأثار انتباههم، وشغلهم حرصاً منهم على سلامة اللغة فقد عرّف ابن سيده في كتابه "المخصص" اللحن بقوله: "اللحن خلاف الصواب في الكلام، والقراءة، والنشيد..." (٦)، وعرّفه أبو هلال العسكري بمؤلفه "الفروق في اللغة" بقوله: "أنّ يصرف المتكلم كلامه عن جهته الصحيحة في ضبط البناء، والصيغة، أو في إيقاف الإعراب، أو في حرفه ثم صار بعد ذلك مصطلحاً يطلق على كلّ من يخالف الأعراب من فصيح اللغة" (٧).

يُعد اللحن ظاهرة لغوية طرأت على المجتمع العربي وانتشرت فيه بعد دخول الأعاجم (الموالي) من غير العرب في الإسلام، وفي هذا الشأن قال الزبيدي: "ولم تزل العرب في جاهليتها وصدور من إسلامها، تبرع في نطقها بالسّجية، وتتكلم على السليقة، حتى فتحت المدائن، ومصرّت الأمصار، ودوّنت الدواوين، واختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي، ودخل الدين أخلاط الأمم، وسواقت البلدان، فوقع الخلط في الكلام وبدأ اللحن في ألسنة العوام" (٨).

وهذا النص يكشف لنا على أنّ ظهور اللحن اقترب بشكل خاص بالفتوحات الإسلامية، خاصة أنّ الوافدين على الدين الجديد من غير العرب طلبوا التسهيل في اللغة مما أوقع في اللحن، وإلى هذا أشار "القاضي الجرجاني" في قوله إنّ العرب "... تجاوزوا الحد في طلب التسهيل حتى تسمّحوا ببعض اللحن، وحتى خالطتهم الركافة والعجمّة وأعانهم على ذلك لئلا يحضروا، وسهولة طباع الأخلاق..." (٩).

فاللغويون العرب اعتبروا اللحن عيباً من عيوب الكلام، إذ إن المجتمع العربي ينتقص من لحن، بل وينتقص من يفهم الكلام الملحون، وفي هذا الشأن يقول الجاحظ: "لولا طول مخالطة السّامع للعجم، وسماعه الفاسد من الكلام لما عرفه، ونحن لم نفهم عنهم إلاّ للتقص الذي فينا..." (١٠).

وقد بلغ فنور العرب من اللحن وعدّه عبياً مشيناً حتى قال عبد الله بن المبارك، "للحن في الكلام أقبح من آثار الجدرى في الوجه" (١١) كما استتبعوا "لحن أصحاب التعبير، والتعقيب، والتشديق، والتمطيط، والجهورة والتفخيم، وأقبح من ذلك لحن الأعراب الناقلين على طرق السابلة ويقرب مجامع الأسواق" (١٢).

لاترمي القمامة

أهمية المحافظة على اللغة العربية

يشكّل الاهتمام باللغة العربية والحرص على سلامتها محوراً أساسياً من محاور هوية الأمة، كون ذلك الأمر واجبا دينيا ووطنيا؛ فهي الوعاء الذي يحوي ثقافة الأمة وفكرها وحضارتها وتراثها.. لذا ينبغي متابعة ذلك بكل حزم ودقة واهتمام تحقيقا للهدف النبيل في المحافظة على جوهرها، وبذل الجهود من أجل الارتقاء بمستواها، وجعلها لغة سائدة في المحافل العلمية وإبراز قدرتها على استيعاب العلوم والمخترعات، إيجاد أسماء عربية لها وتوجيه هذه الجهود الاتجاه الصحيح حتى تؤتي ثمارها، وأيضا علينا أن نسعى حثيثا لتعديد للعربية جمالها ونصاعتها، وأن تكون أداة التعبير والبيان في مختلف ميادين المعرفة، والآداب، وأن نهتم بما تتعرض له اللغة اليوم من غزوها في عقر دارها واستهانة بها من جانب أبنائها ومن غيرهم، ولنحرص على صيانتها والنهوض بها لتستطيع أن تواجه هذا الغزو الفكري الذي نشهده اليوم حولنا، والأخذ بيد اللغة قاعدة ولفظا وأسلوبيا. فلغتنا هي التي حفظت تراثنا على امتداد الزمان والمكان وفي تاريخنا البعيد والقريب، كما يجب علينا القيام بحملة لغوية غايتها تعزيز مكانتها، فجعلها اللغة الأولى في الإعلانات والمخاطبات وفي قاعات الدرس في الجامعات، والمستشفيات والشركات والفنادق ووسائل الاتصال المختلفة، ونعمل على بث الوعي بأهميتها ووقف مد تيار المسميات والكلمات الأجنبية التي شاعت في مجتمعاتنا، وبلداننا، وبين أبنائنا وفي مختلف ضروب الأعمال التجارية حفاظا على الهوية الوطنية وتعزيزاً للغة في نفوس الناشئة، ولننظر إليها بعين العناية والرعاية والاهتمام... (١٣)

مشكلة الدراسة :

في المشاهدات اليومية التي رأيتهما، لاحظت ضعفاً في استعمال اللغة العربية بشكل سليم لغة، ونحوا، وصرفاً، وخصوصاً في المهارات الاملائية، واللغوية بالإعلانات، وأسماء المحلات التجارية، واللوحات الإرشادية للمناطق تمثل في عدم القدرة على التعبير عن المسائل اللفظية بالرسم الصحيح للكلمات وظهر واضحا في تحويل همزة القطع إلى همزة وصل، وبالعكس وعدم وجود الحركات، ونقصان بعض الحروف، وزيادة بعضها؛ فعلى سبيل المثال أن كثيراً من الأشخاص يتساءلون عن طريقة كتابة بعض الأحرف، خصوصاً «الضاد» و«الطاء»؛ إذ إن السؤال الذي يتكرر دائماً من قبل الكثيرين «بعضاً والبدون عصا»؛ وكتابة الألف اللينة في آخر الكلمة بحسب مزاج الكاتب ممدودة أو مقصورة بلا اعتبار للقواعد المعروفة، وكتابة التاء المربوطة مفتوحة والمفتوحة مربوطة، وكتابة ألف بعد واو(أرجو، ويدعوويشكو.. وأمثاله).... وهكذا. مما يدفعك لاستكثار هذه الأخطاء من قبل أشخاص وصل تعليمهم إلى مراحل متقدمة وكتابة بعضها باللهجة العامية، أو الأجنبية. نحوقول بعض العرب: "ريبورتاج" و"مانشيت" و"ماكيت"، وقولهم في أمور السفر: "باسبور" و"فيزا" و"ترانزيت"، وقولهم في شؤون التسوق: "شوبينج"، و"أوكازيون" و"سوبرماركت". وأن هذه الأخطاء لا تقتصر على اللوحات التجارية فقط، بل أن معظم البطاقات الإعلانية التي توزع على المنازل، وفي المجمعات والأسواق التجارية فيها أخطاء إملائية ولغوية؛ مما ولد لدى إحساسا بمشكلة الدراسة.

أن الرؤية الأولية التي تكونت لدى هي أنه لا بدّ من عوامل سببت هذا الضعف، جزء منها يتعلّق بالفرد، وجزء متعلّق بالمجتمع، وجزء متعلّق بالمؤسسات الحكومية المختصة. يمكن إجمالها في هذه النقاط:

أ- إهمال قواعد اللغة نحوا، وصرفا، وقراءة، وإملاء، وكتابة، وتعبيراً، وخصوصاً في المراحل التعليمية التأسيسية، وبذلك تحدث المشكلة

للفرد في عدم معرفة كيفية الكتابة السليمة منذ الوهلة الأولى، وتستمر المشكلة وتتزايد معه، وكذلك فقدان دافعية الفرد للتعلم فتفضيله اللغة الأجنبية وشعوره بالفخر في اتقانها على حساب لغته الأم؛ حيث إن فقدان هذه الدافعية يؤدي إلى ضعفه اللغوي، ومنه إلى الضعف الإملائي، واللغوي.

ب- غياب الوعي المجتمعي بدور اللغة الفكري والحضاري، والتمهيش والإقصاء، وقلة الاهتمام باللغة العربية.

ج- إهمال الرقابة والثقافة اللغوية المتدنية التي تتميز بها الجهات المسؤولة؛ فكلّ منها تبحث عن مصالحها من دون أن تنبالي بأيّ اهتمام آخر.

وقد أرتيتُ أنّ أناولَ بالبحث الجزء المتعلق بالمؤسسات الحكومية المعنية والمختصة، والمسؤوليات المنوطة بها للحفاظ على سلامة اللغة العربية

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى أنّ الأخطاء اللغوية المنتشرة على لافتات المحلات التجارية، واللوحات الإرشادية والإعلانية تعد كارثة لغوية في واقعنا، يستوجب معها تدخل الجهات المعنية، والتشديد على ضرورة حماية لغتنا الأم، والتصدي لأي تشويش عليها،، وعمل اللازم في الحد من انتشار مثل هذه الظاهرة التي باتت تنتفشى في البلاد، وهي لا تقتصر على بلد عربي دون آخر بل في أغلب الدول العربية، وفي هذا الصدد يشير الباحث المغربي فؤاد بوعلي بقوله: "لوحات إعلانية وملصقات تجارية لا تكاد تخلو من خطأ لغوي على الأقل، تنتشر في أرجاء المملكة، فتحوّلت إلى عادة بصرية تساهم في تشويه الهوية وجمال اللغة العربية، وصناعة جيل مشوّه وضعيف وفقير كتابياً" (١٤) والسؤال المطروح ما أسباب وجود الأخطاء في اللوحات الإعلانية عامّة ولوحات المحلات التجارية؟ وعلى من تقع مسؤولية المحافظة على سلامة اللغة؟

أسباب وجود الأخطاء في اللوحات الإعلانية :

ذهب أغلب الباحثين والمهتمين وأساتذة اللغة أنّ السبب راجع إلى عدم وجود جهات رقابية تجعل من مهامها إجازة اللوحات التجارية بعد تصميمها، واعتماد مصممي اللوحات على جاهلين باللغة أو غير ناطقين بالعربية أصلاً، وأكد بعضهم، أن من أهم الأسباب، هو إسناد مهمة تصميم اللوحات التجارية وكتابة محتواها اللغوي إلى مؤسسات أو أفراد غير مؤهلين، وليس لديهم الحد الأدنى من الكفاءة للتحدث بالعربية الصحيحة ناهيك عن الكتابة بها، بل إنّ فئة كبيرة منهم غير عرب، ولا يتقنون اللغة العربية بشكل كبير، ويعتمدون في كتابتهم على رسم الحروف التي يشاهدونها، بغض النظر عن مدى سلامتها اللغوية.

الأثار السلبية للأخطاء اللغوية في المجتمع :

بعد أن استعرض الباحث العربي د. عبد اللطيف أحمد الشويرف مظاهر الضعف العام في اللغة العربية على امتداد الوطن العربي، في وسائله المقروءة والمسموعة، في مقالة له بعنوان "الضعف العام في اللغة العربية - مظاهره. آثاره. علاجه" (١٥) بين الآثار السلبية الناجمة عن هذا الضعف، ونتائجه السيئة على مستقبل أجيالنا ومصير أمتنا. أوجز بعضها لأهميتها بتصرّف فيما يلي:

١- استمرار الأخطاء اللغوية والإملائية في واقعنا من غير أن تمتد يد العلاج لوقفه، يؤدي إلى تعاضمه وزيادة شدته، حتى ينتهي به الحال إلى موت اللغة والقضاء عليها. وهذه هي طبيعة الحياة: تزك المريض يعاني من مرضه بلا علاج واهتمام، يُضاعف مرضه على مرّ الأيام، وينتهي به ذلك إلى الموت المحقق أو الشلل التام الذي يشبه الموت. ولذلك تسعى الأمم الحية إلى الحفاظ على سلامة لغتها،، وحمايتها من أيّ غزو خارجي يهددها. ويضرب الباحث مثالين بفرنسا، وانجلترا؛ إذ قال "في فرنسا كوّنت المؤسسات، وألفت اللجان، وعقدت المؤتمرات والندوات، وكتب مئات المقالات والبحوث والتحقيقات في الصحف، من أجل صدّ بعض كلمات أجنبية دخلت لغتهم في غفلة من عين الرقيب، حيث عدّوها احتلالاً أجنبياً تجب مقاومته، وغرّوا ثقافياً عليهم دفعه، وخطرأ يهدد لغتهم إن لم

- يَحْسَمُوا أمره في الوقت المناسب. والإنجليز أيضاً من أحرص النَّاس على سلامة لغتهم وعدم التَّساهل في أمر قواعدِها وخصائِصها، ولا يَسْمَحون بأيِّ حال بخرق هذه القواعد أو التَّغيير في حرف واحد أو نقصه، بل يتشدَّدون في وضع الفواصل والقواطع وغيرها من علامات التَّرفيم، ويُعيدون طباعة صفحة كاملة لوجود فاصلة موضوعة في غيرها موضعها الصَّحيح"
- ٢- هذه الأخطاء اللغوية المنتشرة في اللوحات والإعلانات المقروءة يُؤثِّر تأثيراً بالغاً في القارئ، وينقُل إلى هؤلاء المتلقِّين ضَعْفَهُ وُعْيوبَهُ ونقصه، وخاصة الصَّغار الذين هم في مراحل تكوينهم اللُّغويِّ والفكريِّ، ويستوعبون بسرعة ما يُلْقَى إليهم من غثٍّ وسمين.
- ٣- الأخطاء في الإعلانات يُضَعِّفُ قدرةَ اللُّغة على تحقيق التَّفاهم بين المتعاملين بها، ويُعطلُّ وظيفتها في توحيد مفهوم الكلام ورموزه ومدلولاته بين المتخاطبين، ويُوَقِّع اللُّبس والخلط في المعاني، ويُعَدُّ الجُمْل أويشوه نَسَقَهَا أويُسبِّبُ الخلل بين أجزائها، ذلك أنَّ اللُّغة الضَّعيفة تتحلَّل من قيود القواعد فلا ضابط يحكِّمها، وتبتعد عن أصولها الثَّابتة فلا مرجع يربطها، وتخضع للعبث والفضوى والتخبُّط في متاهات الجهل، مما يولِّد إحساساً لدى أبناء العربية بأنَّ لغتهم غير مهمَّة ولا أحد يحافظ عليها.
- ٤- إنَّ انتشار الأخطاء اللغوية في اللوحات المنتشرة في الشوارع والمحال التجارية، يدمر اللُّغة عند الأطفال، خصوصاً من يكونون في بداية تعلمهم، إذ يكون الطفل في طور تهجئة الحروف، وتالياً يفتأ بأنَّه لا يفهم معنى ما يقرأه، فيميل إلى لغة أخرى تكون مفهومة أكثر بالنسبة إليه.
- ٥- إنَّ التهاون في ترك اللوحات الإعلانية بأخطائها تملأ الطرق والأماكن، يعطي انطباعاً لأفراد بأن اللُّغة العربية ليست موضع عناية واهتمام، ما يشجع على إهمالها، وعدم تصحيح الأخطاء الموجودة فيها مما يؤدِّي بالتدريج إلى ذوبان الشَّخصيَّة، وفقد الهويَّة، وانقطاع الصِّلة بالرابطة التي تُوحِّد الأمة، وتشدُّ كيائنها، وتُحقِّق لها استقلالها، وتيؤيِّ لها المكانة المحترمة بين الأمم الحيَّة. فالحفاظ على اللُّغة حفاظاً على الأصالة والانتماء القوميِّ، وتضييعها تضييع هذه الأصالة وهذا الانتماء.

التوصيات

- في ضوء ما تم الحديث فيه أقدم عدداً من التوصيات التي من شأنها المساهمة في وضع خطة عملية لمعالجة الظاهرة، وتتمثل هذه التوصيات في الآتي:
- ١- سنَّ المزيد من التشريعات، وتكثيف مناهج اللُّغة العربية وتطويرها في شتى المراحل التعليمية، وتشديد الرقابة من قبل الجهات المختصة والمعنية، مثل: المجالس البلدية، ووزارة التجارة والصناعة، الجهاز المركزي للمعلومات؛ لحماية اللُّغة العربية من حالة الاغتراب التي تعيشها في المجتمع المحلي.
- ٢- ضرورة مطالبة المجالس البلدية بتكوين لجان لمراقبة اللوحات الإعلانية الموجودة في المحلات التجارية والعامَّة، لضمان سلامتها لغوياً، وأن تكون لها صلاحية تصحيح كتابة الكلمات والمفردات حفاظاً على المظهر العام وحماية للغة العربية، وجمالياتها.
- ٣- فرض عقوبات على أصحاب جميع المطبوعات المخالفة التي تطبع بلغة عربية ركيكة من لوحات تجارية وملصقات إعلانية.
- ٤- لأجل حصر مشكلة الأخطاء في اللوحات وتحجيمها، والقضاء عليها تدريجياً؛ وذلك من خلال إلزام المنشآت التجارية بالعناية الفائقة بسلامة لغة لوحاتها ومنتشوراتها، وإجازة اللوحات التجارية قبل السماح بتعليقها، والزام المشتغلين بكتابة اللوحات التجارية وتصميمها بأن تكون لديهم دورات تدريبية في مجال اللُّغة العربية وكتابتها، وتشجيع الاستثمار التجاري في اللُّغة العربية، وتأهيل وتدريب المراجعين والمصححين اللغويين بحسب حاجات سوق العمل (في القطاع التجاري، أو الإعلامي، أو الإداري)، وتقريب اللُّغة العربية من النَّاس وتمكين استخدامها في حياتهم اليومية.
- ٥- مسؤولية أصحاب القرار التربوي في التعامل مع اللُّغة العربية، وطرائق تدريسها، وإعادة وعي المجتمع في نظرتة للغة التي هي جزء من قيمنا وثوابتنا وهويتنا.
- ٦- تشجيع تكوين جمعية أهليَّة لحماية اللُّغة العربيَّة والدِّفاع عنها، على غرار الجمعيات المكوَّنة في المغرب، والجزائر، ولبنان، ودولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة التي لها جهود مشكورة في نشر الوعي اللُّغويِّ وخدمة العربيَّة في بلدانها.

- ضرورة تعيين مراجع لغويّ متخصصّ أومراجعين في دور النّشر ومؤسّسات الإعلان، بحيث لا تُطَبَّعُ أيُّ مادّة مكتوبة إلاّ بعد مراجعتها وتصحيح أخطائها الإملائيّة والنحويّة والصّرفيّة والتعبيريّة.

وأختم ورقتي بقول للأديب الكويتي عبد الرزاق البصير: « اللغة كسائر الكائنات الحيّة لا يمكن أن ترتقي وحدّها، إنّما ترتقي حين يعنى بها أصحابها » وعلى هذا الأساس، وعلى هذه القاعدة الراسخة من الاهتمام أرجواناً تفرع آذان القراء، وتسرّب إلى قلوبهم، هذه المقولة.

المراجع:

- (١) عن صحيفة " المجاهد" الجزائرية"، عدد (١٨٤)، بتاريخ ١٧ / ٠٤ / ١٩٨٥، وانظر: د. أحمد بن نعمان، واقع اللغة العربية في أجهزة الإعلام، (مقالة)
- (٢) نور الدين حاطوم، تاريخ القوميات في أوروبا، الجزء ٣، ص ٢١٣، وأحمد بن نعمان، مرجع سابق
- (٣) ساطع الحصري، ماهي القومية، دارالعلم للملايين، بيروت، بدون تاريخ، ص ٥٦.
- (٤) صالح العقاد، دراسة مقارنة للحركات القومية في ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة وتركيا، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٠.
- (٥) دستور مملكة البحرين، الباب الأوّل (الدولة)، مادة (٢)، ٢٠٠٢، ص ٦.
- (٦) ابن سيدة، المخصص، ١/١٧٢، (موقع الوراق)
- (٧) نقلاً عن مقال " اللحن وبعض مظاهره" بمنتدى اللسانيات العربيّة.
- (٨) محمد بن الحسن الزبيدي، لحن العامّة، الكويت، ١٩٦٨، ص ٤٠
- (٩) القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتبني وخصومه، ص ٤،
- (١٠) الجاحظ،، البيان والتبيين، تحق عبد السلام هارون، ١/١٦٢
- (١١) ابن عبد البر، بهجة المجالس وأنس المجالس، ١/٨ (موقع الوراق)
- (١٢) الجاحظ،، مصدر سابق، ١/١٤٦
- (١٣) انظر مقالة: لغتنا العربية والحفاظ عليها ___ بتصرّف ___ للدكتور عثمان قدرى مكناسي، موقع إلكتروني "رابطة أدباء الشام"
- (١٤) انظر مقالة: اللوحات الإعلانية تقتل العربية في أرضها ا، فؤاد بوعلی، موقع إلكتروني، " الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية"
- (١٥) انظر المقالة: في صفحة جامعة أم القرى، ندوة اللغة العربية إلى أين